وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، 10 أبريل 2023

أخبار الطاقة

النفط يفتتح اليوم بعد إغلاق مطمئن معززاً بخفض أوبك+ وزيادة الطلب الصيني

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط بالعالم اليوم الاثنين، بعد إغلاق مطمئن للأسبوع الفائت، حيث تم تداول أسعار النفط على ارتفاع يوم الجمعة عند 85.12 دولارا للبرميل للنفط الخام القياسي، برنت، مدعومة بشكل رئيس من إعلان تخفيضات إنتاج أوبك+ النفطية الطوعية المفاجئة وبعلامات الانتعاش في الاقتصاد الصيني وزيادة الطلب على الوقود، فضلا عن انخفاض مخزونات النفط الأميركية.

وأظهرت البيانات الصادرة يوم الجمعة أن مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي في الولايات المتحدة ارتفع بنسبة 0.3 ٪ فقط في فبراير، أي أقل من 0.4 ٪ المتوقعة، في حين جاء الرقم السنوي عند 4.6 ٪، أقل من المتوقع 4.7 ٪.

في حين أن هذا يمثل انخفاضًا طفيفًا عن التوقعات، فهذه هي أرقام التضخم الأكثر مراقبة من قبل الاحتياطي الفيدرالي وتضيف وقودًا للحديث عن أن البنك المركزي الأميركي يمكن أن يوقف دورة رفع أسعار الفائدة عندما يجتمع في مايو المقبل، حيث يستوعب الضربة المحتملة. إلى النشاط الناجم عن الاضطرابات المصرفية.

إضافة إلى النغمة الإيجابية التي كانت عليها بيانات النشاط التجاري من الصين في وقت سابق يوم الجمعة، ووصل مؤشر مديري المشتريات المركب الرسمي في الصين، وهو وكيل تقريبي في الوقت الفعلي للنشاط الاقتصادي، إلى أعلى مستوى له منذ ما قبل الوباء. كان التحسن ناتجًا تمامًا عن غير التصنيع، في حين انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي، الذي يتتبع بشكل أساسي الشركات الكبيرة المملوكة للدولة في البلاد، بشكل طفيف، على الرغم من أنه لا يزال أعلى من المتوقع، والصين هي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، وقد وفرت التوقعات، بحدوث انتعاش حاد في الطلب مع استجابة اقتصادها لسحب قيود كوفيد19، الدعم الأساسي لمعظم هذا العام.

ومع ذلك، لا يزال كلا الخامين القياسيين في طريقهما للانخفاضات الشهرية بنحو 6 ٪، بعد أن بلغا أدنى مستوياتهما منذ 2021 في وقت سابق من الشهر في أعقاب الاضطرابات المصرفية.

بالنظر إلى جانب العرض، قالت المفوضية الأوروبية هذا الأسبوع إن الحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل على سعر النفط الروسي أثبت فعاليته في الإضرار بوصول الكرملين إلى دولارات النفط مع عدم تعطيل السوق، وسيظل دون تغيير في الوقت الحالي.

بالإضافة إلى ذلك، انخفضت مخزونات النفط الخام الأميركية بشكل غير متوقع الأسبوع الماضي، حيث سجلت إدارة معلومات الطاقة انخفاضًا قدره 7.5 ملايين برميل في مخزونات النفط الخام إلى أدنى مستوى في عامين.

في حين، أن البيان الصادر عن وزير الطاقة الأميركي بأنه سيكون من الصعب إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي على الرغم من أن أسعار النفط في النطاق المرغوب قد أضاف ضغطًا هبوطيًا على أسعار النفط وحد من احتمالية حدوث انتعاش.

إن عدم وجود استجابة أميركية لانخفاض أسعار النفط إلى عرض النطاق الترددي 67-72 دولارًا للبرميل بعد أن أصدر البيت الأبيض بيانًا يسلط الضوء على هذا النطاق قد حير سوق النفط. في حين يبدو أن الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة قد خفت حدتها، يبدو أن حقيقة أن الولايات المتحدة لم تكن تعيد تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي قد حدت من الانتعاش الأولي في أسعار النفط.

منذ ذلك الحين، ارتفع الدولار وتراجعت أسهم البنوك الأوروبية، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط صباح يوم الجمعة، كانت إحدى النقاط المضيئة لأسعار النفط هي الانخفاض الهائل في مخزونات البنزين الذي قد يؤدي إلى زيادة عمليات تشغيل المصافي في الولايات المتحدة وزيادة الطلب على النفط الخام.

وفقًا لوزيرة الطاقة الأميركية جينيفر جرانهولم، فإن تجديد مخزون النفط الاستراتيجي الأميركي سيكون «صعبًا» هذا العام بسبب صيانة الموقع حيث لا يزال احتياطي البترول الاستراتيجي عند أدنى مستوياته منذ 40 عامًا، وسيستغرق الأمر سنوات لإعادة ملء إصدار العام الماضي البالغ 180 مليون برميل.

الذعر المصرفي يدفع المستثمرين إلى التخلي عن النفط. في الأسبوع التقويمي المنتهي في 14 مارس فترة الذعر بلغت الذروة بعد انهيار بنك اس في بي وصناديق التحوط ومديري الأموال باعوا ما يعادل 139 مليون برميل في العقود الآجلة وعقود الخيارات الرئيسة، يأتي 90 ٪ منها من برنت وغرب تكساس الوسيط..

من جهتها قالت وزارة الطاقة الروسية إن البلاد خفضت إنتاجها النفطي بنحو 700 ألف برميل يوميا الشهر. ومع ذلك، فإن هذا الرقم لا يتوافق مع البيانات الخاصة بصادرات البلاد المنقولة بحراً في مارس والإمدادات إلى المصافي المحلية - مما يزيد من حالة عدم اليقين بشأن كمية النفط التي تضخها روسيا بالفعل.

تعهد الكرملين بخفض إنتاج النفط الخام فقط بمقدار 500 ألف برميل يوميًا بين مارس وديسمبر رداً على قيود التجارة الغربية وسقف الأسعار الذي فرضته مجموعة الدول الصناعية السبع. وكان التخفيض أعلى بنسبة 40 ٪، وفقا لبيانات وزارة الطاقة.

ووافق ثمانية أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، على الانضمام إلى التخفيضات الطوعية اعتبارًا من مايو، ليصل إجمالي التخفيضات إلى أكثر من 1.6 مليون برميل يوميًا في محاولة لتحقيق الاستقرار في السوق العالمية.

أدى القرار المفاجئ إلى ارتفاع أسعار النفط ومهد الطريق لعودة أسعار النفط الخام إلى 100 دولار للبرميل. ستخفض روسيا إنتاجها من النفط الخام فقط باستخدام إنتاج فبراير كخط أساس، وفقًا لنائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك. وبلغ إنتاج ذلك الشهر بـ 10.1 ملايين برميل يوميًا. وتقول بيانات وزارة الطاقة إن المنتجين يضخون يوميا ما معدله 1.285 مليون طن من الخام، وهذا يعادل ما يزيد قليلاً على 9.4 ملايين برميل، مما يعني أن إجمالي تخفيضات النفط الخام فقط قد بلغ 700000 برميل يوميًا الشهر الماضي.

وقال المصدر إن إجمالي إنتاج البلاد من النفط الخام والمكثفات في مارس بلغ في المتوسط 1.413 مليون طن. وهذا يعادل 10.36 ملايين برميل يوميًا، مقارنة بـ 11.1 مليون برميل في فبراير. وتشير البيانات إلى أن إجمالي التخفيضات الناتجة بلغ في المتوسط 740 ألف برميل يوميًا.

وصنفت روسيا إحصاءاتها النفطية العام الماضي بسبب طبيعتها «الحساسة»، مما يجعل من الصعب تقييم تنفيذ تخفيضات الإمدادات بما يتجاوز تأكيدات مسؤولي الطاقة. نتيجة لذلك، بدأ مراقبو روسيا في متابعة صادرات النفط المنقولة بحراً ومعدلات معالجة النفط المحلية كمقاييس لتقديرات إنتاج الخام. ومع ذلك، لم يظهر كلا المؤشرين انخفاضًا واضحًا الشهر الماضي.

كان متوسط شحنات النفط الخام في البلاد لأربعة أسابيع حتى 31 مارس عند أعلى مستوياته منذ يونيو، بينما أبقت المصافي الروسية إنتاجها ثابتًا تقريبًا.

من جهتها الإضرابات الفرنسية تمتد إلى الكهرباء. ومع دخول فرنسا في الأسبوع الثالث من الاحتجاجات على مستوى البلاد ضد إصلاحات معاشات الرئيس ماكرون، بعد إغلاق مصفاتين بالفعل، قد تتعرض إمدادات الطاقة في البلاد لضغوط أيضًا، حيث أعلنت أكبر محطة للغاز الطبيعي المسال في دونكيرك عن قوة قاهرة.

بينما تمضي شركة النفط الأميركية قدمًا في البحث عن النفط المكسيكي. وتمكنت شركة الحفر البحرية الأميركية من تسوية خلافاتها مع شركة النفط الوطنية المكسيكية بيميكس وتقديم خطة تطوير لحقل نفط زاما البالغ 850 مليون برميل في الثانية، وهو أكبر اكتشاف منذ سنوات عديدة، حيث تنازل عن وضع المشغل لشركة النفط الوطنية المكسيكية. ويقال إن شركة النفط نبتون للطاقة التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، بدعم من مجموعتي الأسهم الخاصة كارليل و سي.في.سي كابيتال وتتباهى بمحفظة إنتاج تبلغ 135 ألف برميل في اليوم تركز في الغالب على بحر الشمال، تسعى إلى بيع كامل بأكثر من 5 مليارات دولار. وفي تشاد يتم تأميم أصول أكبر منتج أميركي، إذ قامت دولة تشاد الإفريقية بتأميم جميع أصول التنقيب والإنتاج لشركة النفط الأميركية الكبرى إكسون موبيل، بما في ذلك حقل دوبا وخط أنابيب تشاد والكاميرون، معارضة بيع نفس الأصول لشركة سافانا للطاقة المدرجة في المملكة المتحدة.

ولا تزال أوروبا تضيف قدرة توليد الغاز. مع إيقاف تشغيل 15 جيجاوات من الفحم والليغنيت والطاقة النووية هـذا العـام ، لا تـزال الـدول الأوروبيـة تزيد مـن قدرتها على توليد الغـاز مع 10 جيجاوات مـن محطات الغاز المشتركة والمفتوحة التي يتم بناؤها حاليًا ، بقيادة اليونان وإيطاليا وبولندا.

تداول شركة ماجورز للنفط الروسي مرة أخرى. يدرس الرؤساء التنفيذيون لتجار الطاقة الدوليين ترافيجورا وفيتول ما إذا كانوا سيستأنفون المزيد من التجارة في النفط الروسي ، بحجة أنهم ما زالوا يصدرون كميات محدودة من المنتجات وأن التوجيه القوي بشأن العقوبات قد يعيدهم إلى النفط الخام.

وفي البرازيل، أكد الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا أن حكومته تسعى إلى تعليق مبيعات أصول بتروبراس، مشيرًا إلى الظروف غير المواتية، بما في ذلك بيع مصفاة لوبنور في ولاية سيارا مقابل 34 مليون دولار بالإضافة إلى الحقول البرية بقيمة 1.9 مليار دولار.

وفـي الولايـات المتحـدة يتـم طلب إعفاءات مـن حدود الكربون فـي الاتحاد الأوروبي. بينما تعمل واشـنطن وبروكسل على اتفاق عالمي بشأن الصلب والألمنيوم المستدامين، بعد أن علقت مؤقتًا التعريفات الجمركية فـي عهـد ترامـب، طلبت الولايات المتحدة إعفاء الصلب والألمنيوم من ضريبة حدود الكربون التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، مما قد يتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

وفي الصين، ومع انخفاض الطلب على السيارات الكهربائية في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة في مخزونات الليثيوم على مستوى العالم، شهد سعر المعدن الانتقالي انخفاضًا هائلاً بنسبة 34 ٪ في الأسابيع الأربعة الماضية وحدها، مع تداول الأسعار الصينية القياسية حاليًا عند 38000 / طن متري.

العلاقات السعودية الإيرانية تؤسس لمرحلة اقتصادية جديدة

الرياض - حازم بن حسين

الرياض

تُعد العلاقات الاقتصادية بين «المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية متواضعة»، وبحسب مصلحة الجمارك الإيرانية بلغت التجارة البينية بين البلدين 15 مليون دولار، خلال عشرة أشهر من عام 2022، وقد واجهت التجارة البينية بين البلدين عقبات، وانعدام التنسيق المباشر بين رجال الأعمال في الجانبين، متأثرًا بمناخ عدم الثقة السياسية. في وقتٍ تجاوزت فيه الصادرات الإيرانية إلى دول الخليج 8.8 مليارات دولار خلال عام 2022.

وأكدت «المملكة وإيران» أن اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما سيسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، وتعزيز سبل العلاقات الثنائية في كثير من المجالات، بالإضافة إلى متابعة خطوات تنفيذ اتفاق البلدين الموقَّع في بكين، بما في ذلك إعادة فتح سفارتي البلدين خلال المدة المتفق عليها، وبحث السبل كافة التي تحقق الأمن والازدهار للبلدين والشعبين، وتطوير علاقات حسن الجوار بين المملكة وإيرانية، والأخذ بكل ما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وانتهاج مبدأ الحوار والدبلوماسية لحل الخلافات. وأعلنت إيران مؤخرا، تأسيس غرفة تجارية مشتركة مع المملكة العربية السعودية قريباً، معتبرة ذلك خطوة للنهوض بالاقتصاد في البلدين. وقال عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الإيرانية كيوان كاشفي: إن «تطبيع العلاقات بين إيران والسعودية كان القضية السياسية والاقتصادية الرئيسة للبلاد في الشهر الماضي»، معرباً عن أمله في استمرار هذه التعاملات الإيجابية مع مختلف الدول، كما اعتبر «عودة الهدوء والاستقرار إلى الأسواق المالية، بما في ذلك العملة الصعبة والذهب، إنجازاً إيجابياً لتطبيع العلاقات بين إيران والسعودية». وأكد: أن ذلك «يدل على تأثير القرارات السياسية الصحيحة في اقتصاد البلاد»، مشيراً إلى أنه سيتم تأسيس «الغرفة التجارية المشتركة بين إيران والسعودية قريباً». وأوضح كاشفي: أن «إيران والمملكة يعتبران بلدين كبيرين ومهمين في المنطقة»، مشيراً: إلى أن «القطاع الخاص قد بدأ بالفعل الإجراءات اللازمة للتعاملات الاقتصادية مع المملكة.

وتابع: «نخطط لبدء تبادل زيارات وفود رجال الأعمال فور إعادة فتح سفارتي البلدين»، مؤكداً: أن «إيران والمملكة لديهما كثير من أرضيات التعاون في مختلف مجالات النفط والغاز والبتروكيميائيات والعلوم المعرفية، ويجب الاستفادة من هذه الإمكانيات».

وتأتي هذه التصريحات عقب الاتفاق السعودي الإيراني، في الـ10 من مارس الماضي، لعودة العلاقات الدبلوماسية، والتي شملت كذلك تشجيع وتسهيل الاستثمارات المشتركة بين الدولتين، وتبادل زيارات الوفود التجارية. ونصت اتفاقية عودة العلاقات على تفعيل الاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب، الموقعة في مايو 1998.

وصرح المتحدث باسم مصلحة الجمارك الإيرانية بأن قيمة البضائع الإيرانية التي اشترتها السعودية بنهاية عام 2021 لا تتجاوز 39 ألف دولار. من جانب آخر أشار مسؤول إيراني: إلى أن حجم التبادل التجاري لبلاده مع الدول الجارة يشكل 60 ٪ من حيث الكم الإجمالي للتبادل التجاري الخارجي لإيران، و50 ٪ من حيث القيمة.

إلى ذلك أعلنت وزارة الخارجية السعودية أنّ وفدا دبلوماسيا وصل إلى طهران لمناقشة آليات إعادة فتح ممثليات «المملكة في الجمهورية الإسلامية»، في أول زيارة من نوعها منذ الإعلان المفاجئ عن اتفاق استئناف العلاقات بين البلدين برعاية صينية. وجاءت زيارة الوفد السعودي بعد يومين من لقاء وزيري خارجية أهم قوّتَين إقليميّتَين في الخليج في بكين، وبعد نحو شهر من الإعلان المفاجئ عن اتفاق برعاية صينية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين الرياض وطهران منذ سبع سنوات.
وكشفت وزارة الخارجية السعودية أنّ الزيارة تأتي «إنفاذًا للاتفاق الثلاثي المشترك لكلٍ من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية»، وأوضحت أنّ «الفريق الفني السعودي برئاسة ناصر بن عوض آل غنوم التقى برئيس المراسم في وزارة الخارجية الإيرانية السفير هوناردوست، وذلك في مقر وزارة الخارجية بالعاصمة طهران».

وأكدت الرياض وطهران في بيان مشترك عقب لقاء بين وزيري الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود والإيراني حسين أمير عبداللهيان الخميس في بكين «على أهمية متابعة تنفذ اتفاق بكن وتفعله، بما عزز الثقة المتبادلة ووسع نطاق التعاون، وسهم في تحقق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.

وفي هذا الشأن أشارت رابحة سيف علام خبيرة المشرق العربي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة إلى «تسارع» إجراءات التطبيع راهنا بين البلدين. وقالت: «لاحظنا ثلاثة أسابيع هادئة بعد الإعلان عن الاتفاق قبل أن تتسارع الإجراءات مؤخرا بلقاء وزيري خارجية البلدين ثم زيارة الوفد السعودي لإيران». وتوقعت حدوث مزيد من اللقاءات على «الصعيد الاقتصادي والأمني» بين البلدين خلال الأسابيع المقبلة، مشيرة إلى أن تتويج التطبيع «سيكون زيارة الرئيس الإيراني للرياض ولقاء كبار قادة البلدين».

تعديلات واسعة على خريطة موردي النفط .. أعين المنتجين على ماليزيا وإندونيسيا والفلبين

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار مكاسب أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بعد ارتفاع بنحو 6 في المائة في الأسبوع الماضي واستمرار المكاسب للأسبوع الرابع بفعل تخفيضات إنتاج «أوبك +» وتعافي الطلب الصيني وتراجع الدولار نسبيا والذي يرتبط بعلاقة عكسية مع أسعار النفط.

وتوقع المحللون أن تتقلص نسبيا حصص مصدري النفط في الشرق الأوسط في بعض الدول الآسيوية، ولا سيما في الهند التي تحتاج دوما للسعر الأرخص، وذلك وسط التخفيضات الطوعية البالغة 1.66 مليون برميل يوميا من قبل «أوبك +» وفى ضوء البراميل الروسية الرخيصة.

وذكروا أنه على الرغم من ارتفاع الصادرات من سبعة منتجين رئيسين للنفط في الشرق الأوسط بنسبة 0.6 في المائة على أساس سنوي إلى 17 مليون برميل يوميا في الربع الأول إلا أن صادرات هذه الدول إلى الهند تراجعت بنسبة 25 في المائة لتصل إلى 2.338 مليون برميل يوميا خلال الفترة نفسها.

ولفتوا إلى أن روسيا أزاحت في الربع الأول العراق من المرتبة الأولى في توريد النفط إلى الهند «ثالث أكبر مستهلك للخام في العالم» والذي يلبي نحو 85 في المائة من الطلب المحلي عن طريق استيراد الخام.

وفى هذا الإطار، قال روس كيندي، العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة إن المكاسب السعرية للنفط الخام مرشحة لمزيد من النمو خلال الأسبوع الجاري مدعومة من تخفيضات إنتاج تحالف «أوبك+» الإضافية لبعض الأعضاء والتي يصل إجماليها إلى 1.66 مليون برميل يوميا، إضافة إلى التخفيضات الجماعية البالغة 2 مليون برميل يوميا، التي بدأها جميع أعضاء «أوبك +» في تنفيذها منذ نوفمبر الماضي.

وأشار إلى اتساع الفجوة بين أسعار خامي القياس العالميين والخامات الروسية مثل الأورال منذ الحرب في أوكرانيا في فبراير من العام الماضي، حيث كان الفرق بين خام الأورال وبرنت نحو عشرة دولارات للبرميل قبل الحرب، بينما في أبريل الجاري وصل الفارق إلى نحو 32 دولارا، حيث بلغ سعر خام الأورال الروسي 53.20 دولار للبرميل في 5 أبريل الجاري، بينما كان سعر خام برنت 85.59 دولار للبرميل.

من جانبه، يرى دامير تسبرات، مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب»، الدولية أن تعديلات واسعة تجري على خريطة الموردين للطاقة، حيث تشهد الأسواق الآسيوية مزيدا من التنافس بين المنتجين على تصدير النفط الخام، حيث تعتمد حاليا السوق الهندية على الإمدادات الروسية بشكل رئيس، بينما يوجه منتجو الشرق الأوسط أعينهم نحو زيادة الصادرات إلى دول أخرى في آسيا مثل ماليزيا وإندونيسيا والفلبين.

وأشار إلى أن هذه الدول الآسيوية والبعض الآخر يستقبل بالفعل مزيدا من النفط الخام من الشرق الأوسط وعلى سبيل المثال بلغ اعتماد اليابان على خام الشرق الأوسط أعلى مستوياته على الإطلاق، حيث شكلت الواردات من المنطقة 98.1 في المائة من واردات البلاد في فبراير وذلك وفقا للبيانات الرسمية التي تضمنتها التقارير الدولية لوكالة «بلاتس».

كما يعمل مصدرو النفط في الشرق الأوسط أيضا على تعزيز الصادرات إلى أوروبا التي تحرص على استبدال البراميل الروسية بسبب حظر الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الخام والمنتجات النفطية من موسكو.

من ناحيته، ذكر بيتر باخر، المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، أن الطلب الصيني يتعافى وإن كان بوتيرة أقل من التوقعات المسبقة ولكنه يدعم الأسعار بالتوازي مع خفض إنتاج تحالف «أوبك +»، مؤكدا أن الصين تجري تغييرا مهما في اتجاهات استهلاك الطاقة في البلاد والتي اعتمدت بشكل كبير على محطات الطاقة التي تعمل بالفحم والنفط للحصول على الكثير من احتياجاتها في السابق.

وقال إن شركات الطاقة الكبرى المملوكة للدولة تشهد حاليا في زيادة استثماراتها في مجال الطاقة المتجددة، حيث خصصت الشركات استثمارا مشتركا بقيمة 14.5 مليار دولار في مشاريع الطاقة المتجددة في الصين لتنويع محافظ الطاقة لديها، لافتا إلى تخطيط شركة «سينوبك» الصينية على سبيل المثال أن تصبح أكبر لاعب في الصين في مجال الهيدروجين مع التوسع في الاستثمارات في الطاقة المتجددة كل عام.

بدورها، أفادت ارفي ناهار، مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية أن السوق النفطية تقطع خطى واثقة ومستمرة نحو مكاسب سعرية متواصلة، حيث من المتوقع أن تؤدي تخفيضات تحالف «أوبك +» الأخيرة سوقا نفطية ضيقة بشكل متزايد بحلول نهاية العام الجاري، بينما يمكن أن تؤدي زيادة الإنتاج الفنزويلي إلى زيادة المعروض من الخام الثقيل، حيث يجري حاليا جذب شركات النفط العالمية لاستئناف عملياتها في فنزويلا.

وأشارت إلى أن السوق اجتازت بصعوبة الاضطرابات المالية الخطيرة في الأسبوعين الماضيين، لافتة إلى وجود اتجاه قوي لتخفيف العقوبات على فنزويلا وإعادة الإمدادات إلى السوق لعلاج تداعيات الحرب في أوكرانيا والعقوبات التي فرضت على الإمدادات الروسية.

من ناحية أخرى، فيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط خلال تداولات الخميس على نحو طفيف وحقق مكاسب أسبوعية في ختام آخر جلسات هذا الأسبوع، وذلك مع استمرار تقييم الأسواق لسياسة «أوبك+».

وعلى صعيد التداولات، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي تسليم يونيو 0.1 في المائة أو ما يعادل 13 سنتا وأغلقت عند 85.12 دولار للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام نايمكس الأمريكي تسليم مايو بنسبة 0.1 في المائة أو ما يعادل تسعة سنتات إلى 80.70 دولار للبرميل. وقفز الخامان بأكثر من 6 في المائة في الأسبوع الماضي مدعومين بقرار «أوبك+» بشأن تخفيضات الإنتاج.

دراسة ترصد التأثيرات الدولية المحتملة للتخفيضات الطوعية في إنتاج النفط

القاهرة: صبري ناجح

الشرق الأوسط

رصدت دراسة اقتصادية حديثة مجموعة من التأثيرات الدولية المحتملة نتيجة التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط، والتي أعلنت عنها في مطلع أبريل (نيسان) الجاري ثماني دول نفطية ضمن تجمع أوبك بلس، بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً.

وترى الدراسة، الصادرة عن مركز «ترينداز» للدراسات البحثية، أن انعكاسات قرار التخفيض الطوعي ستتجلى في الأسواق خلال الفترة المقبلة، وأبرزها: مقاومة أميركية على طلب النفط، والتأثير على حركة رؤوس الأموال الدولية لدعم إنتاجها من النفط، فضلا عن التوسع في السحب من المخزونات الاستراتيجية من الولايات المتحدة وحلفائها.

أوضحت الدراسة، التي أعدها الدكتور محمد يوسف والباحثة موزة المرزوقي، أنه فيما يخص الاتجاهات المتوقعة لأسعار النفط نتيجة لهذا القرار، فمن المحتمل أن «ينعكس هذا التخفيض الإنتاجي في صورة دعم سريع للأسعار في سوق النفط لمنع انزلاقها بعيداً عن حاجز 80 دولاراً»، مشيرة إلى أن «الإشارات التي ستستقبلها سوق النفط من القرار تتركز في أن جانب العرض لن يقبل بمزيد من التراجع في الأسعار، وأنه يعمل على الحفاظ على التوازن الإيجابي في سوق النفط الدولية». وسط توقعات بأن يزداد الطلب على الغاز الطبيعي ليشهد هو الآخر ارتفاعاً محتملاً في أسعاره بالأسواق الدولية.

وأضافت: «من الطبيعي أن تنشأ مقاومة محتملة من جانب الطلب في سوق النفط بقيادة الولايات المتحدة الأميركية... فمن المتوقع أن تطبَّق حزمة من السياسات، بدءاً من التوسع في السَّحب من المخزون الاستراتيجي، مروراً بدعم محتمل للطاقة، وصولاً لمزيد من التشديد النقدي المحلي والتدخل في هيكل السيولة الدولية، والتأثير على حركة رؤوس الأموال الدولية لدعم إنتاجها النفطي. وبطبيعة الحال، ستجد السياسات الأميركية دعماً من حلفائها التقليديين؛ لكونهم يمثلون جبهة مصالح اقتصادية واحدة في سوق النفط الدولية».

وبالنسبة لموقف الصين والهند، ترى الدراسة أن الظروف الاقتصادية التي تحكم طلبهما الحالي على النفط ستقلل من حاجتهما للتدخل السلبي في استقرار سوق النفط؛ لا سيما أن الهند باتت من أكبر المستفيدين من أزمات قطاع النفط الحالية، وأن الصين تطور مزيج الطاقة لديها لصالح زيادة حصة الغاز الطبيعي المسال، الذي وقعت له عقوداً مستقرة وطويلة الأجل مع تسريع ريادتها للطاقة الجديدة في توليد الكهرباء.

آثار سلبية

غير أن الدراسة أشارت إلى الآثار السلبية المتوقعة لقرار الخفض الطوعي، في حال تخطي أسعار النفط حاجز الـ90 دولارا للبرميل، والتي تتمثل في: «أن تتفاقم المشكلات الاقتصادية للدول المدينة والمستوردة للنفط؛ ذلك أن موازنات هذه الدول تتوازن عند مستويات تقل كثيراً عن هذا الحاجز، كما أنها تعاني حالياً من تعثر شديد في موازنة الصرف الأجنبي وتضعف قدراتها على استيراد مصادر الطاقة، وقد يلقي ذلك بظلاله على هيكل المساعدات الخارجية للدول النفطية، التي تربطها مصالح استراتيجية مع العديد من هذه الدول المأزومة».

العرض والطلب

بالنسبة لجانب العرض في سوق النفط، فإن الدراسة تقول: «بينما يترتب على التخفيض الجديد للإنتاج النفطي ارتفاعٌ جديدٌ في أسعار النفط، فإن التأثير الآني والقصير الأجل على موازنات دول تجمّع أوبك بلس سيتمثل في صورة فائض مالي إضافي يمكّنها من إعادة بناء احتياطاتها وصناديقها الاستثمارية التي تضررت بشدة بفعل سياسة الدولار القوي أو حققت خسائر رأسمالية من جراء أزمة المصارف الدولية التي حدثت مؤخراً».

وأضافت: «من المتوقع أن تستفيد التجارة النفطية الروسية من هذا القرار حال مساهمته في رفع أسعار النفط. ذلك أنه في تلك الحالة ستزداد القدرات التفاوضية الروسية مع شركاء التجارة، وستضعف فاعلية سقوف الأسعار ضمن برنامج العقوبات المفروضة عليها لتزايد موارد النقد الأجنبي الروسي من تصدير النفط. وقد يدفع ذلك الصين إلى إعادة التفكير مجدداً في خط الغاز الذي يربطها بروسيا عبر منغوليا».

وتأخذ الدراسة على محمل الجد توقعاتها بارتفاع في أسعار الغاز، وترى أنه «في ظل ارتفاع متوقع في أسعار النفط، يتزامن معها ارتفاع متوقع في أسعار الغاز، فإن التأثير على منظومة الأسعار النسبية العالمية سيقلل من التباين القائم فيما بينها، لا سيما التباين بين أسعار الطاقة الأحفورية من جانب وأسعار السلع الصناعية التي شهدت ارتفاعات مطردة خلال العامين الماضيين من جانب آخر».

بوصلة سوق النفط العالمية

أوضحت الدراسة أنه إزاء التداعيات الدولية التي أثرت على أسواق النفط، كان من الواضح أن الاستقرار سيظل غائباً عن هذه السوق مع وجود أزمات جديدة تلوح في أفق الاقتصاد العالمي في مطلع العام 2023. ويلاحظ أن أسعار النفط خلال الأشهر الثلاثة المنقضية من العام الحالي تشير إلى تقلب أسعار النفط حول حاجز 80 دولاراً للبرميل، لكنها وصلت لأدنى مستوى في منتصف مارس الماضي.

ولقد توصلت الدراسة، عبر ما عرضته من متغيرات وما تضمنته من رؤى وأفكار، إلى أن «التخفيض الطوعي الذي قامت به ست دول عربية نفطية إلى جانب روسيا وكازاخستان، يهدف لدعم الاستقرار المفقود في سوق النفط؛ هذه السوق التي عانت على مدار عام الحرب الروسية على أوكرانيا من عدة تقلبات دفعت بها بعيدا عن هذا الاستقرار. وإذا سلمنا بأن هذا التخفيض كان من أجل الاستقرار، فيجب أن نسلّم أيضاً أن ضبط بوصلة سوق النفط العالمية يحمل مضموناً أشمل وأعمق من مجرد الاستقرار السعري الذي يخاطب الأجل القصير».

وأشار يوسف والمرزوقي، في الدراسة، إلى أن بوصلة سوق النفط العالمية لا تقتصر على الاسترشاد بمؤشرات العرض أو الطلب في السوق، على ما لهما من أهمية في تحقيق الاستقرار القصير الأجل، لكنها «تمتد لتشمل نوعية التدخلات في السوق وتوقيتاتها ومدى اتصالها بباقي أسواق السلع والخدمات الداخلة في الاتجار الدولي، وفوق كل ذلك مدى تأثيرها على محفزات النمو الاقتصادي وآفاقه المأمولة. كما أن هذه البوصلة لا تهمل الطبيعة الناضبة والتأثيرات الجانبية لهذا المورد الفائق الأهمية للاقتصاد العالمي. ولذلك، فإن السياسات الواعية التي يتعين التأكيد عليها والحرص على تنفيذها في سوق النفط العالمية تقوم على قاعدة أساسية، وهي ضرورة إخراج قطاع النفط من حلبة التنافس السياسي الدولي، وهو ما يحرص عليه دائماً تجمُّع أوبك بلس بقيادة واعية من الدول الخليجية. ونعتقد أن هذا الحرص هو الضمانة الأولى للتغيير المأمول في بوصلة سوق النفط العالمية مستقبلاً».

«حكاية وعد» يرصد مسيرة التطور السعودي في 6 سنوات

الرياض: عمر البدوي

الشرق الأوسط

سلطت سلسلة من حلقات البرنامج الرمضاني «حكاية وعد» الضوء على مسيرة التطور في السعودية خلال السنوات الست الماضية، وكواليس بناء وتفاصيل انطلاق الكثير من البرامج والمشاريع التحولية التي شهدتها السعودية، وما تحمله من وعد بنقل البلاد إلى مرحلة جديدة من التنمية والازدهار، ونظرة على ما يحدث خلف كواليس المشاريع التي وعدت بها رؤية 2030.

وشارك في رصد اللحظات والمواقف مجموعة من الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين، المساهمين في بناء منظومة عمل كل برنامج أو مشروع وطني، وسردوا قصصاً ومواقف عن قرب، جمعتهم بولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، وعن دأبه على متابعة التفاصيل والاهتمام بها ومتابعة مراحل التنفيذ، بدءاً بوضع الملامح الطموحة لكل مشروع، مروراً بإدارة مشاريع ومستهدفات رؤية السعودية 2030 ومتابعتها من خلال الاجتماعات وجلسات العصف الذهني والمراجعة الدقيقة للتفاصيل.

وقال ماجد القصبي، وزير التجارة السعودي، إن الأمير محمد بن سلمان كان يقود مهمة وطنية لاستقطاب الكفاءات الشابة والمتطلعة لإحداث فرق نوعي في أداء الحكومة، مشيراً إلى أنه يؤمن بثقافة اختلاف الآراء ولا يتمسك برأيه، بل يُناقش مع الوزراء ويتناول آراء الأعضاء، وفي نهاية النقاش يكون التصويت هو فيصل الاجتماعات، مشيراً إلى أن أسلوب الأمير محمد بن سلمان غيّر في طبيعة التعامل داخل مجلس الوزراء وجعل الأجواء أكثر تعاونية وإيجابية بين أعضاء المجلس.

وقال المهندس إبراهيم السلطان وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء: «عملت في الدولة حوالي أربعين سنة، لكن السنوات الخمس الماضية عن كل المدة السابقة، ليس من ناحية المدة الزمنية، بل من حيث الأعمال التي تتم، وأسلوب العمل والدروس المستفادة... نحن في جو مختلف وبيئة عمل مختلفة ومسار ومنهجية لأداء الأعمال، التي ستحقق كل تطلعات أبناء الوطن والأمة».

وكشفت حلقات البرنامج الذي يعرض قبيل مغرب كل يوم من رمضان على شاشة MBC، ويتناول في كل حلقة موضوعاً أو مشروعاً محدداً، كواليس بعض الأحداث التي واجهتها السعودية، وعن ردة فعل القيادات والأجهزة الحكومية في التعامل معها، موضحاً بشفافية عالية جوانب من منهجية عمل وطنية متماسكة ومتكاملة، وبأدوات عمل وتغيير مختلفة لجميع المسؤولين والجهات الحكومية المتعددة.

وتناولت الحلقات موضوعات متعددة، مثل الحوكمة والصناعات التحولية واستراتيجيات المدن والقطاع الخاص والسياحة والبيئة والميزانية، وحلقات مخصصة لآليات استقطاب الخبرات والكفاءات وتكوين فريق الحكومة، وعن آلية عمل الحكومة وكواليس تنظيم الاجتماعات والأجواء العامة في العمل.

من اللحظات المعقدة لما بعد هجمات بقيق التي تعرضت لها منشآت أرامكو النفطية عام 2019، إلى قرار السعودية بالاستثمار في أسهم عالمية خلال جائحة كورونا، مروراً بالعديد من المشاريع الواعدة لرؤية 2030 والمواقف غير المسبوقة في بناء هوية تلك المشاريع والتفاصيل الدقيقة التي يوليها الأمير محمد بن سلمان اهتمامه وتركيزه، لإنجاز رحلة تحولية دقيقة وناجحة باتجاه التنمية والتطور، ويسلط البرنامج الوثائقي «حكاية وعد» الضوء على كواليس غير مألوفة في السعودية.

وسلطت إحدى حلقات البرنامج الضوء على كواليس اجتماع أوبك الشهير الذي عقد سنة 2020، وحكى وزير النفط السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان الذي كان في مواجهة تلك الأحداث، عن الدور القيادي الذي لعبته السعودية في عملية استقرار أسواق النفط، وعن التزامها بالمنهج السليم لتجنيب هذه السلعة الحيوية أي تأثيرات سياسية وضمان اتخاذ القرارات المتعلقة بأسواقها في إطار فني يحفظ دورها المثمر للاقتصاد العالمي.

وفي حلقة أخرى، استعرض البرنامج حادثة الهجوم الإرهابي الذي استهدف منشآت النفط في بقيق شرق السعودية بـ25 صاروخاً، وتسبب في وقف نصف إنتاج النفط في السعودية، والتهديد الذي كاد يحدق بأسواق الطاقة العالمية لولا ردة الفعل الاحترافية التي أبدتها الأجهزة السعودية.

وروى كل من وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان ورئيس أرامكو المهندس أمين الناصر، تفاصيل ما حدث في ساعة متأخرة من يوم 14 من سبتمبر (أيلول) 2019 في بقيق، وعن شعور الانكسار عند لحظة الهجوم وآثاره المدمرة، الذي تحول إلى لحظة بطولة عندما تمكنت الفرق الفنية من استعادة القدرة الإنتاجية في وقت قياسي حافظ على أهلية قيادة السعودية لهذا القطاع واستعدادها لحجم الطوارئ غير المتوقعة في المجال.

ووفقاً لقائمة إحصاءات شركة أبسوس العالمية للأبحاث، سجل برنامج «حكاية وعد» الذي تبثه شاشة MBC في موسمه الثاني، ويقدمه عمر الجريسي رفقة مجموعة من الوزراء السعوديين ومسؤولين حكوميين حول رؤية 2030 ومشاريعها الواعدة، في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاهدات.

5 عوامل قد تضطر منتجي النفط إلى خفض المعروض مجددا

أحمد مصطفى

اندبندنت

ربما لا تنتظر الدول الأعضاء في «أوبك» والمنتجون من خارجها في تحالف «أوبك+» حتى موعد الاجتماع القادم للجنة الوزارية للمراقبة في مطلع شهر يونيو (حزيران) كي تتخذ قراراً آخر في شأن الإنتاج، حيث كان عدد من الدول الأعضاء قد استبق الاجتماع الأخير للجنة الوزارية مطلع شهر أبريل (نيسان) الجاري بالإعلان عن خفض طوعي للإنتاج بنحو 1.1 مليون برميل يومياً لإعادة التوازن إلى السوق مع ضعف الطلب ووفرة المعروض.

ولوحظ أن رد فعل الدول المستهلكة للطاقة، بخاصة الدول الغربية كالولايات المتحدة وأوروبا، على القرار الأخير لم يكن بالحدة التي شهدناها مع قرار «أوبك+» في أكتوبر (تشرين الأول) العام الماضي بخفض الإنتاج بنحو مليوني برميل يومياً، وذلك بسبب إدراك الجميع لحقائق سوق الطاقة العالمية التي تشهد تباطؤاً في نمو الطلب العالمي وبداية تكون «تخمة» من فائض العرض في السوق، وذلك ما جعل أسعار النفط تنخفض من أعلى مستوياتها، العام الماضي، عند 120 دولاراً للبرميل إلى قرب مستوى 70 دولاراً للبرميل في شهر مارس (آذار) الماضي.

وفي حال عدم حدوث أي تغييرات مفاجئة تؤثر في الإنتاج والتصدير، يرى بعض المحللين أن سوق النفط العالمية قد تشهد اختلالاً في معادلة العرض والطلب بفائض معروض نفطي بما بين مليون ومليوني برميل يومياً، ويرجع ذلك لعدة أسباب، نذكر منها خمسة عوامل رئيسة قد تضطر المنتجين إلى خفض الإنتاج مجدداً.

تباطؤ النمو الاقتصادي

تشير تصريحات مسؤولي صندوق النقد الدولي، هذا الأسبوع، إلى احتمال مراجعة توقعات النمو الاقتصاد العالمي لهذا العام بالخفض مجدداً، ربما إلى أقل من نسبة ثلاثة في المئة بالمتوسط، وذلك من آخر توقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما بين 3.5 و3.7 في المئة. ويعني ذلك بشكل مباشر استمرار ضعف النشاط الاقصادي في العالم، بالتالي تراجع حاجته إلى الطاقة، أي انخفاض الطلب على النفط. وفي أحدث تقاريرها عن سوق النفط، ذكرت وكالة الطاقة الدولية التي تقدم النصح للدول المستهلكة أن الطلب العالمي على النفط انخفض في الربع الأخير من العام الماضي 2022 بنحو 80 ألف برميل يومياً. وتوقعت تراجع نمو الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي من 2.3 مليون برميل يومياً في 2022 إلى نحو مليوني برميل يومياً هذا العام.

وجاءت تقديرات وكالة الطاقة الدولية تلك قبل التصريحات الأخيرة لمسؤولي صندوق النقد الدولي في شأن النمو الاقتصادي العالمي، بالتالي فهي لا تعبر بدقة عن نمو الطلب العالمي المتوقع لهذا العام، والذي يقدر أن يكون أقل بقدر معقول من تقديرات تقرير الوكالة الصادر نهاية الشهر الماضي.

ومن المهم الإشارة إلى أن الطلب العالمي على النفط انخفض العام الماضي إلى ما دون 100 مليون برميل يومياً، فيما زاد العرض في السوق على 101.5 مليون برميل يومياً، بحسب أرقام وكالة الطاقة الدولية أيضاً.

ويشير تقرير وكالة الطاقة الدولية إلى أن ضعف الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة، وعمليات الصيانة في عدد من محطات تكرير النفط حول العالم أدى إلى انخفاض منتجاتها عالمياً في شهر فبراير (شباط) الماضي إلى 81.1 مليون برميل يومياً. وقدر التقرير أن ينمو هذا الناتج إلى 82.1 مليون برميل يومياً، لكن ذلك التقدير، مرة أخرى، كان قبل التوقعات الجديدة بتباطؤ الاقتصاد العالمي أكثر هذا العام.

زيادة كلفة الاقتراض

بالأخذ في الاعتبار الأرقام والبيانات الصادرة في الأيام الأخيرة كمؤشرات إلى نشاط الاقتصادات الرئيسة، نجد أن القطاع الصناعي في الولايات المتحدة وأوروبا فقد زخم التعافي. فمؤشرات التصنيع في الولايات المتحدة لشهر مارس تشير إلى انكماش. وكذلك الحال في أحدث الأرقام الصادرة عن الاقتصاد الألماني، أكبر اقتصاد في دول منطقة اليورو. مع ذلك، ونتيجة استمرار معدلات التضخم مرتفعة في معظم الاقتصادات في العالم يتوقع أن تواصل البنوك المركزية سياسة التشديد النقدي، أي رفع أسعار الفائدة وسحب السيولة من السوق، بالتالي ترتفع كلفة الاقتراض أكثر، مما يشكل ضغطاً من ناحية على تعاملات العقود الآجلة في سوق الطاقة، حيث يتأثر المستثمرون سلباً بارتفاع كلفة الاقتراض نتيجة رفع أسعار الفائدة. ومن ناحية أخرى لأن سياسة التشديد النقدي تؤثر سلباً في فرص النمو والانتعاش الاقتصادي، بالتالي يضعف الطلب على الطاقة أكثر. وزادت أزمة انهيارات البنوك في الولايات المتحدة وظهور مشكلات القطاع المصرفي في أوروبا الشهر الماضي من الضغط على سوق الائتمان عموماً، وذلك ما جعل كثيراً من الشركات والأعمال تراجع خططها الاستثمارية وتتردد في التوسع في ظل ارتفاع كلفة الاقتراض، بالتالي تتراجع حاجتها إلى الطاقة، أي مزيد من الضغط على الطلب نزولاً. ويعني كل ذلك أن الطلب العالمي على النفط آخذ في التراجع، وربما يقل عن أدنى مستوى له العام الماضي عند 99.5 مليون برميل يومياً.

المخزونات والطلب

إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بمعادلة العرض والطلب في سوق النفط العالمية، كان السبب المباشر لتخمة المعروض التي هوت بالأسعار الشهر الماضي، ودفعت بعض الدول المنتجة إلى الخفض الطوعي للإنتاج، هو توقف الولايات المتحدة عن شراء النفط لملء مخزونها الاستراتيجي. وكانت واشنطن قد سحبت من المخزون الاستراتيجي أكثر من مرة العام الماضي لإغراق السوق بالمعروض لخفض الأسعار لأغراض سياسية تتعلق بخفض سعر الوقود في محطات البنزين مع انتخابات التجديد النصفي للكونغرس. إلا أن المخزونات التجارية للدول الصناعية المستهلكة للطاقة تظل مرتفعة بشكل كبير، مما يعني عدم وجود طلب لملء المخزونات، وذلك إضعاف آخر للطلب العالمي يضاف إلى ضعف الطلب نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي. وبحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية الأخير فإن المخزونات التجارية حول العالم ارتفعت بمقدار 52.9 مليون برميل في المتوسط في شهر يناير (كانون الثاني) الماضي. وارتفعت المخزونات في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بمقدار 57.1 مليون برميل.

وهكذا، وصلت المخزونات العالمية من النفط أعلى مستوى لها في عام ونصف العام (18 شهراً) عند مليارين و851 مليون برميل. وبلغت الزيادة في المخزونات أربعة أضعاف المتوسط لخمس سنوات، بالتالي يتوقع انخفاض كبير في طلبات شراء النفط في الأشهر المقبلة لغرض زيادة المخزونات. وإذا كان تقرير الوكالة قد بنى توقعاته بزيادة الطلب على النفط هذا العام على أساس ارتفاع الطلب على وقود الطائرات مع زيادة نشاط السفر الجوي، فإن المؤشرات حتى الآن لا تشير إلى ارتفاع كبير في نشاط هذا القطاع.

الطقس والطلب الموسمي والتقنين

مما زاد الضغط نزولاً على الطلب العالمي على النفط ما لجأت إليه دول أوروبا من تقنين استهلاك الطاقة بعد حظرها واردات الطاقة من روسيا في سياق العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا. وأدى ذلك إلى تقليل استهلاك النفط والغاز في أوروبا بقدر معقول، بالتالي انخفاض طلبها على النفط. وعلى رغم أن روسيا وجدت بعض المشترين في آسيا لكميات معقولة مما تخلت عنه أوروبا من نفط، إلا أنها اضطرت إلى خفض إنتاجها بنحو نصف مليون برميل يومياً. وبحسب الأرقام الرسمية من موسكو، هذا الأسبوع، ومن مصادر مراقبة الشحن والتصدير، فإن الإنتاج الروسي من النفط انخفض بمقدار 700 ألف برميل يومياً في شهر مارس الماضي. كما ساعد الطقس المعتدل نسبياً هذا الشتاء في نصف الكرة الشمالي في خفض الاستهلاك، بالتالي الطلب على الطاقة. فلم يأتِ فصل الشتاء ببرودة قارسة تتطلب زيادة في استهلاك زيت التدفئة، بالتالي لم يرتفع الطلب الموسمي على النفط بالنسبة التقليدية التي كانت تتراوح سابقاً بين 15 و25 في المئة، بل على العكس، تراجع الطلب نسبياً في ظل توفر المخزونات، وأيضاً توفر شحنات النفط المحمولة على الناقلات في مياه البحار والمحيطات.

وبما أن الطلب الموسمي على النفط ينخفض تقليدياً في فصلي الربيع والصيف عنه في فصل الشتاء، فالراجح أن تشهد سوق النفط العالمية مزيداً من الضغط على الطلب يخل بمعادلة التوازن بين المعروض والاستهلاك، فضلاً عن أن معظم الشراء في الصيف يكون لملء المخزونات تحسباً للخريف والشتاء، ومع نمو حجم المخزونات بالقدر الذي يتضمن بيانات وكالة الطاقة الدولية لن يكون الطلب جيداً في الأشهر المقبلة.

الرهان على الصين

يبقى العامل الأهم في توقعات نمو الطلب العالمي على النفط الذي تعتمده وكالة الطاقة الدولية وغيرها من المؤسسات العالمية مثل «ستاندرد أند بورز»، وغيرها، هو القفزة في الطلب الصيني على الطاقة. فمع إنهاء الصين كل القيود التي فرضتها في سياق سياسة «صفر كوفيد»، وأدت إلى إغلاقات متكررة للاقتصاد للحد من انتشار وباء كورونا، ينتظر العالم قفزة في النمو الاقتصادي الصيني تزيد الطلب على الطاقة.

وتتوقع السلطات الصينية ذاتها نمو الاقتصاد بما بين 5 و5.5 في المئة، هذا العام، وهو معدل وإن كان أعلى من متوسط نمو الاقتصاد العالمي المتوقع، إلا أنه يظل عند نصف معدلات نمو ثاني أكبر اقتصاد في العالم قبل أزمة وباء كورونا، لكن تصعيد الحرب التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة، واحتمال استجابة أوروبا للضغوط الأميركية وتقليل علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الصين، تجعل توقعات «قفزة النمو» تلك متفائلة جداً، لكن حتى لو شهدنا نمواً كبيراً في الاقتصاد الصيني، فإن توقعات الطلب الصيني على النفط ليست بالشكل الذي يغير من اختلال معادلة العرض والطلب في السوق العالمية. فالمقدر أن يزيد الطلب الصيني بمقدار مليون برميل يومياً من النفط هذا العام، أي نصف توقعات نمو الطلب العالمي «المتفائلة، والتي سبقت تقديرات صندوق النقد الدولي بمزيد من التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي».

وبحسب تقديرات تقرير وكالة الطاقة الدولية الأخير، فإن الدول المنتجة للنفط من خارج تحالف «أوبك+» يتوقع أن تزيد إنتاجها هذا العام بنحو 1.6 مليون برميل يومياً، سيأتي معظمها من الولايات المتحدة وكندا، بالتالي سيكون إنتاج تلك الدول أكثر من مرة ونصف المرة لتلبية النمو المتوقع في الطلب الصيني. وهكذا، تبقى هناك وفرة في المعروض بزيادة حتى عن كل ذلك النمو المتوقع في الطلب، من الصين، أو غيرها.

لكل هذه الأسباب الخمسة، وغيرها، قد تجد الإدارات الفنية في منظمة «أوبك» وفي الدول المتحالفة معها في «أوبك+» أن عليها مراجعة خططها الإنتاجية في ضوء تحرك الطلب العالمي على النفط في الأسابيع المقبلة، وقبل أن نصل إلى فصل الصيف وتعاني السوق تخمة معروض نفطي.

تمكين الكوادر السعودية في صناعة السيارات الكهربائية

البلاد

بحضور نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية المهندس أسامة الزامل، ومساعد الوزير للتخطيط والتطوير الدكتور سامي الحمود ، أبرم صندوق تنمية الموارد البشرية في الرياض أمس، اتفاقية مع شركة "لوسد المحدودة"، لدعم تدريب وتأهيل وتوظيف الكوادر الوطنية للعمل في قطاع صناعة السيارات الكهربائية؛ وتنفيذ برامج تدريبية أسهمت وزارة الصناعة والثروة المعدنية بدراستها واعتمادها لتلبية احتياجات القطاع وتحقيق الاستدامة.

وتأتي اتفاقية الدعم التي وقعها مدير عام الصندوق تركي بن عبدالله الجعويني ونائب الرئيس التنفيذي لشركة "لوسد" في منطقة الشرق الأوسط فيصل سلطان، امتداداً لمذكرة تعاون سابقة، تهدف إلى تنمية رأس المال البشري في صناعة السيارات الكهربائية؛ ودعماً لتمكين أبناء وبنات الوطن للعمل في الوظائف النوعية والتخصصية.

وتقتضي اتفاقية الدعم؛ مشاركة الصندوق في تكاليف تنفيذ البرامج التدريبية داخل وخارج المملكة؛ لتنمية مهارات وقدرات الكوادر الوطنية للعمل في قطاع صناعة السيارات الكهربائية كونه من القطاعات الواعدة والمهمة للإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز المكتسبات والمقدرات المحلية.

وصول الدفعة الرابعة من منحة المشتقات النفطية السعودية إلى عدن

سعيد الجعفري (عدن)

عكاظ

جرت، اليوم، في العاصمة المؤقتة عدن مراسيم استقبال الدفعة الرابعة من منحة المشتقات النفطية لمحطات توليد الكهرباء بحضور عدد من المسؤولين في قيادة وزارة الكهرباء والطاقة والسلطة المحلية لمحافظة عدن وممثلي البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن وخلال مراسيم الاستقبال أشاد وكيل وزارة الكهرباء والطاقة عبدالحكيم فاضل بالدعم الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لليمن في المجالات كافة وفي مختلف الظروف والأوقات، وهو الأمر الذي يعكس عمق ومتانة العلاقات التي تربط البلدين اليمن والمملكة. وقال إن الشعب اليمني سيظل يحمل مشاعر الوفاء والعرفان للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لمساندتهم الدائمة لليمن والوقوف إلى جانب الشعب اليمني في هذه الظروف الصعبة التي تمر بالبلاد نتيجة الحرب للعام التاسع على التوالي والانقلاب على مؤسسات الدولة من قبل جماعة الحوثي وما نتج عنها من آثار على الاقتصاد ودمار هائل في البنية التحتية. ولفت إلى أن قطاع الكهرباء هو المتضرر الأكبر. معرباً عن تقدير الجمهورية اليمنية وحكومتها الشرعية ممثلةً بوزارة الكهرباء والطاقة للدعم السخي المقدم من المملكة لقطاع الكهرباء من خلال منحة المشتقات النفطية لمحطات توليد الكهرباء. وأستعرض وكيل وزارة الكهرباء والطاقة أهمية الدعم الذي تقدمه المملكة لقطاع الكهرباء، من خلال منحة المشتقات النفطية لمحطات توليد الكهرباء، عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، التي ساهمت بشكل واضح في تحسين خدمة الكهرباء وعموم الخدمات الأخرى. وقال في تصريح خاص لـ«عكاظ» إن منحة المشتقات النفطية وفرت على الحكومة اليمنية ملايين الدولارات التي كانت تذهب لشراء الوقود، ومكنت الحكومة اليمنية من الاستفادة من تلك المبالغ في دفع الرواتب وتحسين بقية الخدمات، إلى جانب أنها حافظت على قدر كبير من الاستقرار الاقتصادي، وحالت دون المزيد من الانهيار، مجدداً التقدير والشكر لقيادة المملكة على وقوفها الدائم إلى جانب اليمن. داعياً قيادة المملكة إلى تجديد منحة المشتقات النفطية تقديراً للظروف التي تمر بها اليمن وحاجتها الماسة لاستمرار الدعم. وقال إن منحة المشتقات النفطية تعد الدعم الأبرز من قبل الأشقاء في المملكة ويلمس نتائجها عموم الشعب اليمني من خلال التحسن الذي تحدثه في خدمة الكهرباء وعموم الخدمات الأخرى.

مـن جانبـه، أكد نائب مدير البرنامج السـعودي لتنميـة وإعمار اليمن بمحافظة عدن محمد اليحيا أن الدفعة الرابعة من منحة المشـتقات النفطية تأتي امتداداً للدعم المقدم من قبل المملكة العربية السـعودية بناء على توجيهات خادم الحرمين الشـريفين الملك سـلمان بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير محمد بن سـلمان فـي الاسـتجابة لطلـب الحكومة اليمنية. مسـتعرضاً إسـهامات المنحة في تشـغيل محطات توليـد الكهرباء وتحسين خدمة الكهرباء في عموم المحافظات اليمنية. وقال إن المنحة تؤكد حرص المملكة وقيادتها في دعم الشعب اليمني.

هكذا تتأثر صناعة النفط بأخطاء البيانات.. «معلومات الطاقة» الأميركية نموذجًا

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن صناعة النفط شأنها شأن صناعات أخرى تواجه أزمة تتعلق بأخطاء البيانات وإدخالها.

وأوضح الحجي -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، بعنوان «أسباب تدهور نوعية البيانات في أسواق النفط وآثاره في دول الخليج»- أن الشائع في كل الصناعات أن مَن يُدخل البيانات شخص عادي بمهارات منخفضة، وقد لا يكون حاملًا لشهادة تعليم عليا.

وأضاف: «لكن فكرة أن يتولى شخص غير مؤهل مسؤولية إدخال البيانات، خاصة بالنسبة إلى صناعة النفط، مربوطة بأمر آخر، وهو أن يتأكد من هم أعلى منه من هذه البيانات، ثم يتأكد الشخص الأعلى الذي سيتولى تحليل هذه البيانات -أيضًا- من صحتها».

وأما أن يتولى شخص غير مؤهل فقط -وفق الحجي- مسؤولية إدخال البيانات، ثم تنتشر هذه البيانات عالميًا، وتبيعها الشركات، وتُستعمل ويجري تداولها وهي في الأصل خاطئة، فهذه مشكلة كبيرة.

أزمة خطأ إدخال البيانات

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن المشكلة الأكبر من إدخال البيانات بصورة خاطئة من جانب غير المتخصصين أو المؤهلين، لا سيما في مجال صناعة النفط، هي أنه قد يحدث خطأ في معادلات «إكسل» أو الخلايا، ما يترتب عليه نتائج خاطئة كليًا. ولفت إلى أن هذه الأخطاء تؤدي إلى انتشار الأخبار والأرقام عالميًا، وهناك الكثير من الأمثلة التي تشير إلى انتشار الأثر السيئ لمثل هذه المشكلات التي تنتج عن تولي شخص غير متخصص إدخال المعلومات دون أن يقوم مَن هو أعلى منه بالتأكد من صحة ما جرى إدخاله.

بالإضافة إلى ذلك، رصد الحجي مشكلة أخرى تواجهها صناعة النفط، عند إدخال معلومات عن روسيا -مثلًا- التي تبيع النفط بالطن، في حين تبيع الولايات المتحدة النفط بالبرميل، فيحوّل مدخل البيانات على مدار عدة سنوات الطن إلى برميل، قبل أن يغادر مكانه ليتولى شخص آخر لا يملك معلومات كافية، فيضيف المعلومات القديمة على أنها المعمول بها، ولكن بوحدة الطن وليس البرميل.

وأضاف: «بعد ذلك تبدأ البيانات الجديدة تنتشر ويجري تداولها، وعند النظر إلى الرسم البياني نجد أن هناك مشكلة كبيرة، لأن الأرقام ستشير إلى أن إنتاج روسيا انخفض، ما يفتح الباب أمام التساؤلات والتحليلات لأسباب تراجع الإنتاج، في حين لا يوجد سبب لذلك، قبل اكتشاف أن الخطأ بالأصل في طريقة إدخال البيانات بالطن وليس بالبرميل».

تحديث التقارير لخفض التكاليف

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن من بين الأخطاء التي تؤدي إلى سوء حالة البيانات المتعلقة بصناعة النفط هو تحديث التقارير والاستعانة بمعلومات قديمة محدثة، من أجل خفض التكاليف.

وأوضح أنه في الأغلب تكون بيانات صناعة النفط تحتوي على التقسيم نفسه والجداول والمحتويات نفسها، فيعود الشخص إلى البيانات القديمة ويحاول تحديثها، بدلًا من البدء في إعداد نسخة جديدة، والمشكلة هنا أنه في حالة تغير الأمور والاتجاهات لا بد أن يحدث الخطأ.

وتابع: «لديّ ملف كامل في الوقت الحالي يحتوي على أخطاء، من عدة منظمات كبرى.. فكيف يحدث الخطأ؟ بالنظر -مثلًا- إلى السكك الحديدية التابعة لتكساس نجد أنها تصدر بيانات شهرية بشأن صناعة النفط والغاز، بما في ذلك عدد التصاريح وعمليات الحفر وعمليات الإكمال والإنتاج وغيرها».

وأضاف: «دائمًا ما تجدد مصلحة السكك الحديدية لتكساس البيانات التي استعملتها في الشهر الماضي وتستعلمها، لذلك فهي رقم 1 عالميًا في هذا النوع من الأخطاء، فمثلًا عند زيادة عدد الحفارات بنحو 5 في شهر، وتراجع حفارين في الشهر التالي، يجري العمل على الأرقام دون تحويل الزيادة إلى انخفاض».

لذلك -وفق الحجي- نجد أن المنشور أن عدد الحفارات قد زاد، في حين الواقع أنه قد انخفض، ثم ينتشر الخبر في وسائل الإعلام، ويصل إلى الشركات في جميع أنحاء العالم أن عدد الحفارات في تكساس قد زاد، في حين هو في الحقيقة قد انخفض.

اعتماد تقنيات جمع المعلومات

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن من بين أسباب سوء حالة البيانات المتعلقة بصناعة النفط والغاز الاعتماد على التقنيات المتخصصة في جمع المعلومات، وهو أمر يتسبّب في مشكلات كبيرة.

وأضاف: «أولًا: إذا كان جامع البيانات لديه ملف حصل عليه من إحدى الهيئات، يمكن تجديده تلقائيًا بمجرد فتح الملف، أو من خلال برنامج صغير يمكن تحميله، إذ تتجدد البيانات كل أسبوع أو كل شهر بصورة تلقائية، وهو أمر ينطوي على كثير من المشكلات، لذلك يجب مراجعته دائمًا».

وبحسب الدكتور الحجي، فإن المصدر في هذه الحالة يكون واحدًا، وفي حالة حدوث خطأ في البيانات في هذا الملف الذي حُدّث تلقائيًا، فإن كل الناس حول العالم أصبح لديهم الخطأ نفسه، ما يؤدي إلى حدوث مشكلات كثيرة.

وأشار الحجي إلى أنه قبل عدة أسابيع حدثت مشكلة مع إدارة معلومات الطاقة الأميركية، تسبّبت في انزعاج الكثير من الناس، إذ إن ملفاتهم يجمعونها منذ نحو 30 عامًا ويجددونها بصفة دائمة، فعندما حدثت مشكلة تقنية لدى الإدارة، خربت ملفات هؤلاء الأشخاص.

أرامكو السعودية تتوغل في قطاع البتروكيماويات الآسيوي بصفقة استحواذ ومشروعات ضخمة

أحمد عمار

الطاقة

تواصل أرامكو السعودية توقيع صفقات ضخمة خارج حدود المملكة، للتوسع في مجال التكرير والبتروكيماويات، خصوصًا لدى الدول الآسيوية، لتستمر في دورها القيادي بسوق الطاقة العالمية.

وشهد الربع الأول من العام الجاري 2023 -المدّة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية مارس/آذار- زخمًا لمشروعات عملاقة النفط السعودية في السوق الآسيوية، إذ وضعت حجر أساس لتنفيذ مجمع تكرير ومصفاة ضخمة وصفقة استحواذ في الصين، إلى جانب تقنية جديدة في كوريا الجنوبية، ما يبرز اهتمام المملكة بالتوسع والتركيز على السوق الآسيوية.

ويأتي ذلك التوسع خارج حدود السعودية، في إطار استهداف البلاد تحويل نحو 4 ملايين برميل من السوائل إلى مواد كيماوية بحلول 2030، بهدف العمل على خفض الانبعاثات الكربونية، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وضع حجر الأساس لتقنية جديدة

في 9 مارس/آذار 2023، وضعت أرامكو السعودية حجر الأساس لمشروع شاهين للبتروكيماويات، في أولسان بجمهورية كوريا الجنوبية، باستثمارات تصل إلى 7 مليارات دولار.

ويعتمد مشروع شاهين على أول تقنية مبتكرة عالميًا لتحويل النفط الخام إلى مواد أولية للبتروكيماويات بالتكسير الحراري، طوّرتها شركة أرامكو بالتعاون مع شركة (لوموس تكنولوجيز)، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكيميائي ويقلل التكاليف.

وأعلنت أرامكو السعودية عن مشروع شاهين -الذي يُعد جزءًا رئيسًا من إستراتيجية الشركة لتحويل النفط الخام إلى مواد كيميائية- في شهر نوفمبر/كانون الثاني من العام الماضي، من قبل شركة (إس- أويل) التابعة لها.

تُجدر الإشارة إلى أن أرامكو هي المساهم الأكبر في شركة (إس- أويل) بحصة تبلغ أكثر من 63٪ من خلال شركة أرامكو لما وراء البحار -التابعة لها-.

ومن المتوقع أن يكتمل بناء المشروع بحلول عام 2026، بقدرة إنتاجية تصل إلى 3.2 مليون طن سنويًا من البتروكيماويات، ويتضمن بناء منشأة لإنتاج بوليمرات عالية القيمة لمعالجة مجموعة أكبر من المواد الخام بطريقة أكثر كفاءة وأقل استهلاكًا للطاقة.

ومن أبرز مهام المشروع الجديد ذي التقنية الأولى عالميًا أن يعالج المنتجات الثانوية الناتجة من معالجة الخام، بما في ذلك النافثا والغاز المُنتج من المصفاة، لإنتاج الإيثيلين، كما ينتج مواد البروبيلين والبوتادايين والمواد الكيميائية الأساسية الأخرى.

استحواذ ومصفاة ضخمة

تعمل السعودية بصورة مكثفة على التوسع في السوق الصينية؛ للاستفادة من الطلب المرتفع على النفط الخام والمشتقات، كون بكين محركًا مهمًا للطلب العالمي على البتروكيماويات.
وشهد الربع الأول من العام الجاري 2023، وتحديدًا في 27 مارس/آذار الماضي، استحواذ شركة أرامكو من خلال شركتها التابعة (أرامكو لما وراء البحار) على حصة بلغت 10٪ في شركة رونغشنغ للبتروكيماويات المحدودة بقيمة إجمالية للصفقة بلغت 3.6 مليار دولار.

وتؤكد أرامكو السعودية أن استحواذها على حصة من «رونغشنغ» سيسهم في توسيع وجودها بصورة كبيرة بأعمال التكرير والكيماويات والتسويق في الصين.

ويضمن ذلك الاستحواذ توريد السعودية ضمن اتفاقية طويلة الأجل 480 ألف برميل يوميًا من النفط الخام العربي إلى شركة جيجيانغ للنفط والبتروكيماويات التابعة لشركة رونغشنغ.

وكان قد سبق ذلك الاستحواذ، إعلان أرامكو السعودية اعتزامها بدء بناء مصفاة متكاملة ضخمة ومجمع بتروكيماويات في شمال شرق الصين، وذلك بالتعاون مع مجموعة «نورينكو» ومجموعة «بانجين» الصناعيتين في الصين.

وستتولى شركة «أرامكو هواجين» للبتروكيماويات تطوير المشروع الذي يطلق عليه مجمع غرينفيلد والواقع في مقاطعة لياونينغ الصينية.

يُشار إلى أن «أرامكو هواجين» للبتروكيماويات هي مشروع مشترك بين أرامكو السعودية بحصة 30٪، ومجموعة «نورينكو» بحصة تصل إلى 51٪، ومجموعة «بانجين» الصناعية بحصة 19٪.

ويتضمّن المشروع مصفاة تبلغ طاقتها الإنتاجية 300 ألف برميل يوميًا، ومعمل للبتروكيماويات بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 1.65 مليون طن متري من الإيثيلين، و2 مليون طن متري من البارازايلين.

وبموجب الشراكة، ستورّد أرامكو السعودية ما يصل إلى 210 آلاف برميل يوميًا من لقيم النفط الخام إلى المجمع.

وشهد يوم 29 مارس/آذار 2023، وضع حجر الأساس للمصفاة والمجمع، على أن يبدأ التشغيل بصورة كاملة بحلول عام 2026.

البتروكيماويات الأكثر نموًا

تستهدف السعودية زيادة إنتاجها من النفط إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027، على أن تُحول 4 ملايين من إنتاجها إلى مواد كيماوية بحلول عام 2030.

وتسعى أرامكو زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة تتخطى ٪50 بحلول عام 2030؛ الأمر الذي يُسهم في توفير مليون برميل إضافية من النفط تُخصص للتصدير.

وترى إستراتيجية الشركة أن قطاع البتروكيماويات سيكون الأكثر نموًا في الطلب على النفط والغاز خلال السنوات المقبلة.

تُجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية تأتي في المركز الرابع عالميًا بين أكبر منتجي البتروكيماويات.

ومن بين منتجات قطاع الكيماويات لعملاقة النفط السعودية، جاءت المواد الأولية مثل المواد العطرية والأولفينات والبولي أولفينات، وكذلك منتجات أكثر تطورًا مثل البوليولات والأيزوسيانات والمطاط الصناعي.

خطوط أنابيب النفط والغاز في دول أوابك.. السعودية ومصر في الصدارة

أحمد عمار

الطاقة

توجد شبكة كبيرة من خطوط أنابيب النفط الخام والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي بدول منظمة أوابك، لتؤدي دورًا مهمًا في نقل الوقود الأحفوري بتلك الدول وتصديره للخارج.

وتسهم منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (أوابك) بدور قيادي وفعال في سوق الطاقة العالمية، مع احتواء دولها على احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، لتستحوذ على موقع متقدم في إنتاج الوقود الأحفوري وتصديره.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة أرقام عن شبكة خطوط أنابيب النفط والمشتقات والغاز في أوابك حتى نهاية 2021، وفق التقرير السنوي الصادر حديثًا عن المنظمة.

ويشار إلى أن منظمة أوابك تضم 11 دولة عربية (السعودية والكويت وليبيا والعراق والإمارات وقطر والجزائر ومصر وسوريا وتونس والبحرين).

شبكة خطوط أنابيب النفط

يبلغ عدد خطوط أنابيب نقل النفط الخام لمنظمة أوابك نحو 141 خطًا، بإجمالي طول يصل إلى 15.59 ألف ميل.

*الميل = 1.6 كيلو مترًا.

وتُعدّ السعودية أكثر دول منظمة أوابك امتلاكًا لخطوط أنابيب النفط الخام، بعدد وصل إلى 36 خطًا، يبلغ طولها 3.14 ألف ميل، بقُطر يصل لما بين 10-56 بوصة.

وفـي المرتبـة الثانيـة، جـاءت ليبيا بعـدد 31 خطًا بطـول 3.48 ألف ميل، تلاها العراق بنحـو 15 خطًا بطول 2.09 ألـف ميـل، كمـا تمتلك الجزائر 12 خطًا بطول 3.08 ألف ميـل، ومصر بعدد 12 خطًا بطول 723 ميلًا.

وعلى أساس قياس طول الخطوط، جاءت ليبيا على رأس القائمة، تلتها السعودية والجزائر والعراق وسوريا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ويرصد الرسم البياني التالي عدد خطوط أنابيب النفط الخام في الدول الأعضاء بمنظمة أوابك حتى نهاية 2021:

أنابيب نقل المشتقات النفطية

فضلًا عن خطوط أنابيب النفط الخام، تحتضن دول أوابك خطوطًا مجتمعة لنقل المشتقات النفطية تبلغ 104 خطـوط، بطول يصل إلى 6.53 ألف ميل.

وتصدّرت مصر قائمة أكثر دول أوابك امتلاكًا لخطوط نقل المشتقات النفطية، بعدد 43 خطًا بطول 1850 ميلًا وقُطر يصل ما بين 4-30 بوصة.

وجـاءت الجزائـر فـي المرتبة الثانية، بعدد بلغ 14 خطًا بطـول 600 ميل، تلاها العراق بنحو 10 خطوط بلغ طولها 1.53 ألف ميل، والسـعودية وسـوريا والكويت بعدد 7 خطوط لكل منها.

ويوضح الرسم الآتي عدد خطوط أنابيب المشتقات النفطية في دول أوابك

تجدر الإشارة إلى أن دول منظمة أوابك لديها -أيضًا- إجمالي 19 خطًا لنقل المكثفات، منها 9 خطوط في ليبيا.

خطوط أنابيب نقل الغاز

يبلغ إجمالي عدد شبكة خطوط أنابيب نقل الغاز بدول منظمة أوابك نحو 204 خطوط، بطول يبلغ 20.78 ألف ميل.

واحتلّت مصر رأس قائمة أكثر دول أوابك امتلاكًا لخطوط أنابيب نقل الغاز، بعدد بلغ 68 خطًا، وطول وصل إلى 2.99 ألف ميل، مع قُطر تراوح ما بين 8-42 بوصة.

بينما جاءت قطر بالمرتبة الثانية بنحو 39 خطًا، وبطول بلغ 1.93 ألف ميل، تلتها السعودية بعدد 24 خطًا، وليبيا بنحو 21 خطًا، والجزائر بعدد 18 خطًا.

وعلى أساس قياس طول الخطوط، تصدّرت الجزائر القائمة، بطول بلغ 7.01 ألف ميل، تلتها مصر والسعودية وليبيا على الترتيب.

ويُظهر الرسم التالي عدد خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء بمنظمة أوابك

هل يعود النفط اليمني إلى الأسواق مع تطبيع العلاقات السعودية الإيرانية؟

حياة حسين

الطاقة

تمضي العلاقات الإيرانية السعودية قدمًا في طريق العودة الكاملة إلى الحالة الطبيعية؛ ما يبشر بعودة النفط اليمني إلى التدفق للأسواق بسلاسة، وحصول الحكومة الشرعية على إيراداته.

وتعددت الخطوات الإيجابية من الجانبين في سبيل عودة العلاقات، خلال اليومين الأخيرين، بدأت بزيارة وفدين سعوديين لكل من طهران وصنعاء، ومرورًا بمشاركة وفد عماني في المفاوضات بين الجانبين، وصولًا إلى بدء تبادل الأسرى، وفق التفاصيل التي اطلعت عليها منصة الطاقة.

وبدأت عمليات تبادل الأسرى بين الجانبين، بوصول 13 أسيرًا من جماعة الحوثي إلى صنعاء، حسبما ذكر موقع «دي إيفديسكورس»، اليوم الأحد 9 أبريل/نيسان 2023.

ونهاية العام الماضي (2022)، تسبّبت الهجمات التي شنّها الحوثيون على عدد من الموانئ النفطية في انقطاع رواتب الموظفين الحكوميين في البلاد جراء توقف تصدير النفط، وتفاقم المشكلات الاقتصادية.

ولا تتوقف آثار هذا التحول في العلاقات بين البلدين على تصدير النفط اليمني فحسب؛ إذ من المتوقع أن ينعكس ذلك إيجابًا على حل لأزمة ناقلة النفط صافر.

وكان مساعد الأمين العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الممثل الإقليمي لدول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الدكتور عبدالحكيم الواعر، قد توقّع انفراجة قريبة لأزمة ناقلة النفط صافر قبالة الساحل اليمني، وذلك في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة.

تحول الصراع

تحول الصراع في اليمن خلال السنوات الأخيرة إلى ساحة معركة بين السعودية التي تقود تحالفًا لمحاربة الحوثيين، وإيران التي تدعم تلك الجماعة.

وكانت جماعة الحوثي قد سيطرت على العاصمة اليمنية (صنعاء) عام 2014.

ووصل وفد عماني إلى صنعاء، اليوم الأحد 9 أبريل/نيسان 2023، لإجراء مباحثات مع مسؤولين رسميين من جماعة الحوثي؛ لبحث تمديد اتفاق وقف إطلاق النار المنتهي في أكتوبر/تشرين الأول من 2022، وفق ما صرح به رئيس جبهة التفاوض الحوثية محمد عبدالسلام.

وأضاف عبدالسلام أن السلطنة تستضيف المباحثات بين الجانبين منذ سنوات.

وسيُسهِم الوصول إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة، في إنهاء حالة الحرب المستمرة منذ 8 سنوات.

ولم يُجَدد اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت، العام الماضي، والذي جرى التوصل إليه سابقًا، إلا أن انتهاء صلاحيته لم يُسبِّب تصعيدًا كبيرًا في الصراع، وسط اتخاذ عدة تدابير لبناء الثقة.

وفد عماني

بالتزامن مع بدء زيارة الوفد العماني إلى صنعاء، وصل نحو 13 أسير حرب حوثيًا إلى العاصمة اليمنية، أفرجت عنهم السعودية، وفق ما صرح به عضو وفد مفاوضات تبادل الأسرى الحوثي عبدالقادر المرتضى.

وقال المرتضى، في تغريدة عبر حسابه على موقع (تويتر) ، أمس السبت 8 أبريل/نيسان 2023، إن «الأسرى المفرج عنهم اليوم من السجون السعودية هم جزء من الصفقة المتفق عليها عبر الأمم المتحدة، ويوم الخميس المقبل سنستكمل بقية الخطوات بالتنفيذ الكامل للصفقة».

وأضاف أن الحوثيين كانوا قد أفرجوا عن أسير حرب سعودي في المقابل، في وقت سابق، لم يحدده.

وأشارت بيانات إلى وصول وفد سعودي -أيضًا- إلى صنعاء؛ للانخراط في المحادثات.

كما وصل وفد سعودي، أمس السبت، إلى طهران؛ لبحث إجراءات فتح سفارة السعودية في إيران، وذلك بعد يومين من اللقاء التاريخي الذي جمع وزيري خارجية البلدين في بكين، وفق «بي بي سي»، نقلًا عن وكالة الأنباء السعودية لتصريحات وزير الخارجية.

وقال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، إن الزيارة الحالية تأتي في إطار تنفيذ الاتفاق الثلاثي الموقّع في 10 مارس/آذار 2023 بين الدولتين برعاية الصين لإعادة العلاقات المقطوعة منذ 2016.

وكان الوزير السعودي ونظيره الإيراني حسين أمير عبداللهيان، قد تعهّدا في بكين بالعمل من أجل استقرار منطقة الخليج ونشر الأمن بها.

وأكد بيان مشترك للوزيرين أن السعودية وإيران شدّدتا على أهمية تنفيذ بنود اتفاقية بكين بشكل يعزز الثقة والتعاون من أجل إحلال الأمن والاستقرار والرفاهية في المنطقة.

عائدات النفط اليمني

قال مصدر في المجلس الرئاسي الحوثي إن الوفدين السعودي والعماني سيناقشان رفع الحصار عن اليمن بكل تداعياته، إضافة إلى استعادة حقوق الشعب اليمني؛ بما فيها صرف رواتب جميع موظفي الدولة من عائدات النفط والغاز، حسبما نقلت وكالة سبأ اليمنية.

وكان عضو مجلس القيادة الرئاسي اليمني عيدروس الزبيدي، قد بحث مع سفير هولندا في بلاده بيتر دير هوف، خلال يناير/كانون الثاني الماضي، في الرياض، وقف تصدير النفط مع تصاعد الهجمات التي تتعرض لها الموانئ من قِبل الحوثيين.

ووجهت حماعة الحوثي ضربات لـ3 موانٍ نفطية يمنية في الضبة، والنشيمة، وقنا بمحافظتي حضرموت وشبوة؛ ما منع تصدير النفط الذي تعتمد عليه الحكومة في صرف رواتب موظفيها.

وفي تصريحات لرئيس الحكومة اليمنية، المعترف بها دوليًا، معين عبدالملك، في شهر فبراير/شباط (2023)، أشار إلى أن اقتصاد بلاده خسر نحو مليار دولار بسبب استهداف ميليشيات الحوثي موانٍ نفطية في جنوب البلاد وشرقها، وأن الاقتصاد انكمش إلى النصف.

وانعكس ذلك على الاقتصاد بسبب أن النفط اليمني هو المصدر الأكبر للدخل، رغم تراجع إنتاجه إلى 60 ألف برميل يوميًا، مقابل كميات تتراوح بين 150 ألفًا و200 ألف برميل يوميًا قبل بدء الحرب، وأكثر من 450 ألف برميل يوميًا في عام 2007، وفق بيانات رسمية اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

مكاسب أخرى

استرداد إيرادات النفط اليمني لن يكون المكسب الوحيد من هذا التقارب السعودي الإيراني، لكن أيضًا ستجد أزمة ناقلة النفط صافر طريقًا للعلاج، خاصة أنها تهدد الاقتصاد اليمني بمزيد من الإخفاق والانكماش.

والناقلة صافر هي خزان نفط يقبع قبالة السواحل اليمنية منذ عقود، وتحمل نحو مليون برميل، لكن قدمها يهدد بتسرب في أحسن الأحوال، أو انفجارها في أسوأ السيناريوهات.

وفي كلتا الحالتين، يسفر عنها توقف القدرة على الوصول إلى موانٍ اليمن الرئيسة في الحديدة والصليف؛ ما يؤثّر في إمدادات المساعدات الغذائية لما يصل إلى 8.4 مليون شخص، وانفجارها يلوث محطات تحلية المياه على الساحل؛ ما قد يقطع إمدادات مياه الشرب عن نحو 10 ملايين شخص، وفق منظمة غرينبيس. وتوقّع الممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا لمنظمة (الفاو) عبدالحكيم الواعر، انفراجة قريبة لأزمة صافر.

وقال، في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة، قبل أسبوعين: «عودة الودّ بين السعودية وإيران تعني انفراجة قريبة».

الهيدروجين الأخضر في المنطقة العربية يشهد إستراتيجية جديدة.. ما الهدف؟

داليا الهمشري

الطاقة

يحظى الهيدروجين الأخضر في المنطقة العربية باهتمام كبير في ظل توافر مصادر المياه والموارد الهائلة من الطاقة المتجددة.

وفي هذا الإطار، وقّع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (ركري) مع مؤسسة (بي تي إكس هب) الألمانية، في 27 مارس/آذار الماضي، اتفاقية شراكة إستراتيجية مشتركة نحو إطلاق إمكانات الهيدروجين الأخضر بالمنطقة العربية، وذلك على هامش حوار برلين حول انتقال الطاقة (بي آي تي دي 23).

وعبّر المركز الإقليمي عن وجهات نظر المنطقة العربية حول نماذج التعاون التي من شأنها أن تترجم زخم الهيدروجين الأخضر إلى اقتصاد ملموس؛ بهدف إزالة الكربون من القطاعات التي يصعب تخفيفها وتمكين مراحل انتقال الطاقة الكبيرة.

مبادئ توجيهية

يستهدف البرنامج الذي وقّع عليه الطرفان بشكل أساسي في مرحلته الأولى وضع مبادئ توجيهية للتخطيط، تتلاءم مع السياق الوطني للطاقة في الدول العربية، بالإضافة إلى تنظيم برنامج لإعداد المدربين بهدف بناء قدرات القوى العاملة العربية.

وأسهمت مؤسسة «بي تي إكس» في وضع الإستراتيجية الوطنية الألمانية للهيدروجين لعام 2020.

وقال المدير التنفيذي للمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (ركري) الدكتور جواد الخراز، إن «بي تي إكس» ومقرها برلين تضطلع بمجهود متعلق بنشر المعرفة، ومنح الدعم الفني لدول العالم كافةً في قطاع الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

وأضاف الخراز -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن التباحث بدأ مع المؤسسة الألمانية منذ أعوام؛ للاستفادة من خبراتها في مجال تحلية المياه لتوفير الماء اللازم للمحلل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين الأخضر باستخدام الطاقة المتجددة.

الإطار التشريعي

أوضح الخراز أن المناقشات بدأت مع «بي تي إكس» حول الاتفاقية، خلال العام الماضي (2022)، على هامش مؤتمر حوار الطاقة المستقبلي الأوروبي الشرق أوسطي في الأردن، والذي عُقد بالتعاون بين الحكومتين الأردنية والألمانية.

وتابع: «التقينا رؤساء مجالس المؤسسة الألمانية، خلال المؤتمر، وعبّرنا عن حاجة الدول العربية لتطوير اقتصاد الهيدروجين وحاجتها إلى تلقي الدعم اللازم فيما يتعلق بالآليات والإطار المؤسسي اللازم والتكنولوجيا والإطار القانوني والتشريعي لتحفيز مشروعات الهيدروجين وتوقيع اتفاقيات التعاون مع المُطورين الدوليين».

وأشار الخراز إلى أن هناك دولًا عربية ليست لديها إستراتيجية وطنية للهيدروجين الأخضر، لافتًا إلى أن المغرب لديه واحدة، ومصر تعمل على إستراتيجية على وشك الإعلان عنها خلال أسابيع قليلة.

إلا أنه أبرز أن هناك دولًا عربية أخرى مثل الأردن والجزائر وتونس لديها اهتمام كبير بالهيدروجين الأخضر، ولكن ليست لديها إستراتيجية وطنية في هذا المجال.

الاستفادة من تجارب ألمانيا

كشف الدكتور جواد الخراز -في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة- عن أن المشروع يهدف إلى فتح آفاق الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في الدول العربية، من خلال تحضير إطار من خلاله تستطيع الدول العربية تطوير إستراتيجيتها الوطنية في الهيدروجين الأخضر ومشتقاته من الأمونيا الخضراء والميثانول.

وأضاف أن المشروع سيمكّن الدول العربية -كذلك- من إطلاق إطار مؤسساتي وتحفيزي وتشريعي مناسب من خلال الاستفادة من تجارب ألمانيا، التي تُعَد رائدة في مجال الهيدروجين الأخضر على مستوى العالم.

وأوضح الدكتور جواد الخراز أن المشروع سيتولى في المقام الأول إعداد المدربين من خلال دعوة ممثلين من الدول العربية لتلقي تدريب عملي ونظري، حتى يكونوا قادرين على تدريب كوادر جديدة عند العودة إلى بلادهم.

ولفت إلى امتداد المشروع حتى آخر العام الجاري (2023)، معبرًا عن تطلعه إلى تطويره خلال الأشهر المقبلة بالتنسيق مع وزارات الطاقة في الدول العربية وأمناء المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (ركري).

واستطرد قائلًا: «سنحاول من خلال البرنامج تغطية سلسلة القيمة المتعلقة بمؤسسة (بي تي إكس) والتي تشتمل على كل ما يتعلق بتحلية المياه وتكنولوجيا المحلل الكهربائي والطاقة المتجددة المُستخدمة في التشغيل والإطار التشريعي والسياسات وآليات التمويل والمعايير التي يجب اعتمادها في مجال الهيدروجين الأخضر».

وعبّر عن تطلعه لتطوير المشروع مع الشركاء في ألمانيا والدول العربية حتى تنجح الأخيرة في تحقيق الاستفادة القصوى من المشروع.

شكراً